الدنيا بأكملها: «نحن الفلسطينيين قبلنا رسمياً التوصل الى تسوية سياسية وفقاً لمبدأ اقامة الدولتين ووقعنا اتفاق أوسلو على هذا الأساس. ومفهومنا لهذا المبدأ يقوم على أساس انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧ (مع امكانية اجراء تعديلات حدودية طفيفة) وايجاد حل لقضية اللاجئين يستند الى اسس الشرعية الدولية. خضنا معكم مفاوضات استمرت لمدة عقد من الزمن اكتشفنا خلالها انها عدمية وان هدفكم منها أن تغشونا وتستخدموها وسيلة لفرض الوقائع على الأرض. خذوا فترة ستة أشهر كي تفكروا، وسنعطيكم خلالها هدنة، فإن أردتم هذا الحل المستند على اقامة دولتين فعليكم اثبات ذلك فعلياً عن طريق الوقف الكامل للاستيطان وبناء الجدار. أما إذا اكتشفنا (وعلى الأغلب ان هذا ما سيحصل) أنكم مستمرون في القيام بهذه الاجراءات الأحادية الجانب، فسنصل الى الاستنتاج الوحيد، وهو أنكم لا تريدون الحل القائم على مبدأ اقامة الدولتين. عندها سنضطر الى الرضوخ أمام خياركم الوحيد المتبقي، وهو السير باتجاه اقامة الدولة الواحدة. وعليه سنقوم بحل السلطة وتحميلكم المسؤولية الكاملة، قانونياً واخلاقياً ومعيشياً، على المواطنين الفلسطينيين. وإذا كنتم تخشون من أثر العامل الديمغرافي الفلسطيني على يهودية دولتكم فسوف نعطيكم من هذا العامل الكثير. الخيار خياركم، وعليكم أنتم الاختيار، فإما الفصل القائم على انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧، وإما أن نصبح واياكم مواطنين في دولة واحدة. بالطبع نحن نعلم ان الوصول الى دولة لكل مواطنيها سيحتاج منا الى نضال وجهد ووقت كي نحوّل نظام الابرتهايد القائم حالياً الى دولة ثنائية القومية، ثم ننتقل بهذه الدولة الى احترامها لحقوق مواطنيها كافة، ولكن علينا ان نجتهد ونقوم بهذا النضال، وهو نضال ليس بالضرورة ان يكون عنيفاً ليكون فعالاً.

تخشى اسرائيل من الآثار السياسية للعامل الديمغرافي الفلسطيني، وهي تُقدّم الخطط من يمينها ويسارها لتدراك هذا الخطر الفتاك، فلماذا يجب علينا أن نستمر باعطائها التطمينات والضمانات بأننا لن نشكل خطراً عليها. بالعكس تماماً، علينا وبأعلى الصوت أن نقول لاسرائيل بأننا سنوظف هذا العامل ضدها وسنكون خطراً عليها، وعليها هي الاختيار، فإما أن تقوم الدولة الفلسطينية وفق الشروط الفلسطينية، واما عليهم التسليم بأغلبيتنا المستقبلية. لن يفيد مع الاسرائيليين خطط مثل جنيف وخطة الهدف، بل ما يفيد هو أن يعرفوا بأننا نعرف ما يقلقهم واننا على استعداد تام لاستخدام هذا الذي يقلقهم.

هذا خيار يجب علينا فلسطينياً أن نتدارسه بكل جدية. ويجب أن لا تخيفنا المسألة المتضمنة فيه والمتعلقة بحل السلطة. فالسلطة وسيلة لانهاء الاحتلال وقيام الدولة وفق الشروط المعبّر عنها بالموقف الرسمي الفلسطيني، والسلطة ليست بحد ذاتها غاية ومنتهى تجسيد الحقوق الوطنية الشرعية الفلسطينية. وانا على الاعتقاد بأن استخدام خيار الدولة الواحدة هو السبيل الوحيد لتحقيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧.

يجب أن لا نتلكأ، وان تكون لدينا الحصافة السياسية وبعد النظر لمعرفة أفضل السبل لدرء مخاطر حشرنا في ما يسمى بـ «الدولة المؤقتة» التي تمثل بالنسبة لشارون الوضعية النهائية لتفكيك وانهاء القضية الفلسطينية.

الورقة الثانية: «مأزق السلطة وأثره على القضية الفلسطينية»

إياد البرغوثي: استاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية

الحديث عن الدولة اي دولة، ليس سهلا لا من الناحية الاكاديمية ولا من الناحية السياسية. وعندما يكون الحديث عن السلطة الفلسطينية، ولظروف تلك السلطة، ولما يحيط بها من خارجها، او لما يجري من تفاعلات داخلها، فإن صعوبة الامر تتضاعف. اظن انكم تدركون معي حساسية الموضوع، وفي نفس الوقت اهميته.

لكن الذي قد يغفر لنا الحديث في الموضوع – موضوع السلطة، بل يجعل ذلك الحديث ليس فقط مشروعا بل واجبا، هو ان يتم في اطار البحث الصادق عن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، وليس من منطلق العداء للسلطة، ولا لشخوصها ولا نكرانا لإنجازاتها على بعض الصعد.

كما ان ذلك يتم في اطار النظام السياسي الفلسطيني نفسه، ومن خلال تقييم موضوعي لأجزائه، بعيدا عن المفاضلة مع اية جهة خارجية، سواء أكانت تلك الجهة نظاما عربيا أم الاحتلال الاسرائيلي، فلا يمكن ان نفاضل بين السلطة والاحتلال ولا يمكن ان نقارن بين شخصيات السلطة الفلسطينية – مهما كان رأينا بهذه الشخصيات – وبين قيادة الدولة الاسرائيلية.

ظروف وجود السلطة

انبثقت السلطة الفلسطينية عن اتفاق اوسلو، ذلك الاتفاق الذي حدث في ظل تطورات دراماتيكية على الساحتين العالمية والعربية، حيث كان الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية قد انهار، وعربيا انقسم العالم العربي على ضوء احتلال العراق للكويت وطرد العراق منها بواسطة قوات التحالف التي كانت قوات عربية جزءا منها، ودخلت حركات التحرر في العالم في ازمات حادة بما في ذلك حركة التحرر الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير.

اذاً فالسلطة الفلسطينية وليدة وضع مأزوم عالميا وعربيا وفلسطينيا، ومن الصعب تخيل ان وضعا كهذا يمكن ان ينتج وليدا معافا. واذا اردنا الدقة اكثر فالسلطة كانت نتيجة اتفاق للقوى الفاعلة في العالم، في ذلك الظرف التاريخي، للقيام بمهمة تمهيد الطريق للمصالحة التي تم الاتفاق على ايجادها بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وبهذا المعنى فهي طارئة (دخيلة) على النظام السياسي الفلسطيني الذي مثّل بالأساس بمنظمة التحرير طيلة السنوات السابقة. لقد جاءت السلطة للنظام السياسي الفلسطيني الذي تبناها ولم تكن وليدة طبيعية لهذا النظام.

هذا الحديث حول شكل نشأة السلطة الفلسطينية ليس للدلالة على شرعيتها او عدمها، فهذا لا يهم كثيرا في الحالة الفلسطينية، بل للدلالة على الاشكال المختلفة التي تم فهم السلطة فيها من قبل الاطراف الفاعلة في الصراع العربي الاسرائيلي، كذلك لتبيان ان مطالبة السلطة الفلسطينية بتحرير فلسطين ومقاومة الاحتلال فيها الكثير من التجني على السلطة، وفيها عدم فهم لطبيعتها ومهمتها، فهي والمقاومة مسألتان مختلفتان كليا irrelevant.

عالميا فهمت السلطة الفلسطينية على انها الجسم الذي انشئ بإرادة دولية، ضمن المعادلة الدولية التي نشأت بعد انهيار النظامين العالمي والعربي بعد انتهاء الحرب الباردة، ومهمة هذا الجسم هي «التعاون» مع الاسرائيليين، او «التحاور» او التفاهم – وكل هذه المترادفات من اجل انهاء الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، ولكنها ابدا لا تصل ويجب ان لا تصل الى حد العداء لاسرائيل او مقاومتها. من هنا كانت كل المبادرات الدولية التي نشأت بعد اوسلو تطلب من السلطة القيام بواجبها في ما سمي بمحاربة الارهاب.

علي الجرباوي: اهمية جدولة الخيارات

اسرائيليا فهمت السلطة على انها جسم يمثل الفلسطينيين من اجل انهاء القضية الفلسطينية، ومن اجل ادارة العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية التي يجب ان لا تفهم بأي شكل من الاشكال على انها متكافئة. بمعنى انها الجسم الذي يدير (وليس بضرورة يمثل) مصالح الفلسطينيين (وليس بالضرورة المصالح الفلسطينية) لدى اسرائيل، واحيانا لدى الدوائر العالمية. اسرائيل فهمت السلطة على ان لها كل الصلاحية عندما يتعلق الامر بتنافس مع منظمة التحرير، لكنها ليست كذلك عندما يتعلق الامر بتعامل مع الاسرائيليين ومع العالم.

تبعا لذلك الفهم الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية، شعرت اسرائيل ان من حقها التدخل في شؤون هذه السلطة بكامل تفاصيلها، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالواجبات الامنية الملقاة على عاتقها، أم في شكل النظام السياسي الذي تعتبر السلطة جزءا منه، أم في طبيعة العلاقات بين المؤسسات المختلفة لهذا النظام. لذلك لم تجد اسرائيل حرجا لا في المطالبة باستحداث منصب رئيس الوزراء، ولا في كيفية التعامل مع الوزارات الفلسطينية المختلفة، ولا في حصار الرئيس عرفات وغير ذلك.

انطلاقا من ذلك، اعتبرت اسرائيل السلطة الفلسطينية جزءا من علاقاتها العامة دوليا، واستخدمت اطراف النظام السياسي الاسرائيلي تلك السلطة، كأداة من ادوات صراعها السياسي مع منافسها المحلي الاسرائيلي. فالحكومة الاسرائيلية تستخدم اجتماعها او عدم اجتماعها مع افراد السلطة الفلسطينية للإيهام بأن العملية السياسية جارية، وكذلك تستخدم المعارضة الاسرائيلية السلطة الفلسطينية او اطرافها كورقة من اجل استنهاض قواها في الشارع الاسرائيلي مثلما حدث في وثيقة جنيف.

أما فلسطينيا فقد فُهمت السلطة على انها الجسم السياسي الذي يمثل الفلسطينيين في تحقيق مصالحهم الوطنية، والذي سيقودهم الى الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية. ومن اجل ذلك حرصت السلطة على اخذ شهادة ميلاد فلسطينية وذلك بإجرائها للانتخابات الرئاسية والتشريعية. لكنها كانت تدرك انها ومن اجل البناء لا بد من التعامل، وإن بشيء من الحذر مع الفهمين الاسرائيلي والعالمي لطبيعتها. ان التناقض بين فهم السلطة لنفسها فلسطينيا، وبين فهمها لفهم الاسرائيليين والعالم لها، اوجد هذه الازدواجية في سلوكها مع العالم ومع الاسرائيليين ومع شعبها، وهو مصدر الكثير من العقبات التي حدثت خلال المسيرة الفلسطينية – الاسرائيلية منذ اوسلو وحتى الآن. هذا الفهم المزدوج (او اكثر) للسلطة، يمكننا من تفسير التناقض النسبي في خطابها السياسي، والتناقض المطلق بين خطابها وسلوكها فيما يتعلق بالعملية السياسية مع الاسرائيليين. فهي – اي السلطة الفلسطينية – تريد ان تمثل المصالح العليا للفلسطينيين، لكنها تدرك ان جوهر وجودها مرتبط باستمرار العملية السياسية، حتى لو كانت تلك العملية شكلية وطحنا في الهواء. هذا ما يفسر حديث بعض رموز السلطة عن «موت خارطة الطريق» مثلا، وإحيائها بعد دقائق. وهذا ما يفسر القبول السريع والتلقائي والمطلق للسلطة بأية مبادرة تصدر مهما كان شكلها، سواء المبادرة السعودية، او تنت او زيني او كلينتون، او خارطة الطريق، ان هذا القبول ليس تكتيكيا كما يقول البعض لإحراج اسرائيل وإن كان يخدم كذلك احيانا، لكنه انسجام مع جوهر نشأة السلطة وجوهر وجودها، فالسلطة هي الجسم الذي وجد ليفاوض الاسرائيليين، واذا ما توقفت تلك المفاوضات يسقط الغرض الاساس الذي وجدت من اجله. ان استمرار السلطة بقبول المبادرات والمفاوضات والحفاظ على العملية السياسية واستعداد رموزها الدائم للقاء المسؤولين الاسرائيليين هو في جوهره حفاظ منها على ذاتها في المقام الاول. كم هي المعارضة الفلسطينية ساذجة عندما تناشد السلطة وقف المفاوضات مع الاسرائيليين، او وقف التنسيق الامني معها. انها لا تدري انها بذلك انما تدعوها لإلغاء نفسها، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ان المعارضة لا تفهم تماما كنه السلطة وطبيعتها. ان من يضغط لوقف المفاوضات، ووقف التنسيق هو الطرف الاسرائيلي، اما الطرف الفلسطيني فليس في وضع البتة ليفعل ذلك.

أزمة السلطة

يبدو ان اشكالات الحكومات الفلسطينية الاخيرة، اضافة الى ما ترتب على اعادة احتلال الضفة الغربية، وحرمان السلطة من شكلياتها قد اظهرت ما تعانيه